

أداء الأسواق العالمية:

(رويترز - موقع ارقام - وكالات الأنباء):

هبطت الأسهم اليابانية في ختام التعاملات الجمعة وسط تداولات هزيلة مع صعود الين وتراجع أسعار النفط وهو ما قلل شهية المستثمرين للمخاطرة. وانخفض مؤشر نيكى القياسي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى ١,٤% ليغلق عند ١٥٩٦٧,١٧ نقطة، ولكنه لا يزال مرتفعا ٦,٨% على مدى الأسبوع بعدما تكبد خسائر كبيرة بلغت نسبتها ١١,١% في الأسبوع السابق. كما هبط مؤشر توبكس الأوسع نطاقا ١,٥% بالمئة إلى ١٢٩١,٨٢ نقطة مع تداول ٢,٢٩ مليار سهم فقط في أدنى مستوى للتداول منذ أواخر يناير. ويخشى المستثمرون مع ارتفاع الين الياباني من التأثير السلبي على إيرادات الشركات المعتمدة على التصدير للخارج مع هبوط تنافسية المنتجات اليابانية في الدول الخارجية.

وتراجعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، لكنها سجلت مكاسب أسبوعية هي الأكبر في شهرين، مع مساعي بكين لزيادة عمليات الإقراض لدعم الاقتصاد المتباطئ، كما تلقى السوق الصيني دعماً من الارتفاع الكبير في القروض باليوان خلال الشهر الماضي، بالإضافة إلى قرارات للبنك المركزي الصيني التي من شأنها خفض القيود على عوائد الودائع وفوائد الإقراض في البنوك. وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,١% ليصل إلى ٢٨٦٠ نقطة عند الإغلاق، لكنه سجل مكاسب أسبوعية بلغت ٣,٥%.

كما تحولت الأسهم الأوروبية للهبوط يوم الجمعة متأثرة بانخفاض أسهم البنوك والنفط والسيارات، مع جني المستثمرين للأرباح في نهاية أسبوع شهد أداء قويا. وأنهى مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى الجلسة منخفضا ٠,٧% بالمئة إلى ١٢٨٥,٠٧ نقطة. ورغم هبوط المؤشر يوم الجمعة إلا أنه حقق أفضل أداء أسبوعي له منذ أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٥ بمكسب بلغ ٤,٣%، وكان المؤشر قد حصل على دعم هذا الأسبوع من أسهم البنوك والطاقة بعد بداية صعبة للعام لكن تلك القطاعات شهدت مبيعات لجني الأرباح يوم الجمعة.

وانخفضت أسعار النفط خلال تداولات الجمعة مع عودة التركيز بين المستثمرين على وفرة الإمدادات في الأسواق العالمية لاسيما بعد تصريحات وزير الخارجية السعودي -ولكن حقق مؤشر "تايمكس" مكاسب أسبوعية - ولم تتأثر تحركات الأسعار ببيانات منصات التنقيب عن الخام في أمريكا التي سجلت تراجعاً للأسبوع التاسع على التوالي.

وعند الإقبال، هبطت العقود الآجلة لـ"تايمكس" تسليم مارس بنسبة ٣,٧% أو بمقدار ١,١٣ دولار وأغلقت جلسة نيويورك عند ٢٩,٦٤ دولار للبرميل، وحقق الخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٧%. وانخفضت أيضاً العقود الآجلة لـ"برنت" تسليم أبريل عند التسوية بنسبة ٣,٧% أو بمقدار ١,٢٧ دولار وأغلقت جلسة لندن عند ٣٣,٠١ دولار للبرميل، ولكن الخام القياسي سجل خسائر أسبوعية بنسبة ١,١%.

كما ارتفعت أسعار الذهب خلال تداولات الجمعة وسط انخفاض واسع النطاق للدولار مقابل أغلب العملات الرئيسية بالإضافة إلى تراجع أسواق الأسهم، مما دفع المستثمرين للإقبال على المعدن النفيس كملاذ آمن، وارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة ٠,٤% أو بمقدار 4.50 دولار إلى ١٢٣٠,٨٠ دولار للأوقية، ولكن المعدن الأصفر سجل خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٧% هي الأولى في شهر ولا يزال سعر الذهب مرتفعا بنحو ١٦% منذ بداية العام. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى هبطت الفضة ٠,٥% إلى ١٥,٤٠ دولار للأوقية، وتراجع البلاتين ٠,١% إلى ٩٤٢,٣٠ دولار للأوقية، بينما خسر البلاديوم ٠,٩% بالمئة إلى ٤٩٥,٧٥ دولار للأوقية.

في غضون ذلك، تراجع مؤشر الدولار -الذي يقيس أداءه مقابل سلة من العملات الرئيسية- بنسبة ٠,٣% إلى ٩٦,٦ نقطة، مما هدأ الضغوط على السلع، ومن بينها الذهب.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واستقرت الأسهم الأمريكية بنهاية تداولات الجمعة وسط مراقبة بين المستثمرين لتحركات أسعار النفط وأثرها على أداء قطاع الطاقة، ولكن المؤشرات الرئيسية حققت أكبر مكاسب أسبوعية في حوالي ثلاثة أشهر. وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار ٢١ نقطة إلى ١٦٣٩٢ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ ١٦ نقطة) إلى ٤٥٠٤ نقاط، واستقر مؤشر "S&P 500" القياسي عند ١٩١٨ نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، ارتفع كل من "داو جونز" بنسبة ٢,٦% و "S&P 500" الأوسع نطاقاً بنسبة ٢,٨% ليحققا أكبر مكاسب أسبوعية منذ ٢٠ نوفمبر، بينما حقق "نازداك" مكاسب أسبوعية بنسبة ٣,٩% هي الأكبر منذ ١٧ يوليو عام ٢٠١٥.

أبرز الأحداث علي الساحة العالمية:

السعودية وروسيا وقطر وفنزويلا تتفق على تثبيت إنتاج النفط عند مستوى يناير الماضي

(CNN): أكد وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، علي النعيمي، اتفاقاً مبدئياً بين دولته وروسيا وقطر وفنزويلا على تثبيت إنتاج النفط عند مستويات الـ ١١ من يناير الماضي، وذلك في نهاية الاجتماع الرباعي لوزراء النفط الذي عُقد في الدوحة، الثلاثاء.

ولا تزال الأسواق العالمية مغمورة بالنفط الذي تضخه "أوبك" وروسيا بمعدل قياسي، وفي الوقت نفسه، يتراجع الطلب بسبب ضعف النمو الاقتصادي العالمي.

الصين تتعهد بالاستقرار الاقتصادي مع اقتراب اجتماع مجموعة العشرين

(رويترز): عاد صانعي السياسات في الصين من عطلة السنة القمرية الجديدة برسالة جماعية واحدة للمستثمرين القلقين في الداخل والخارج مفادها أن بكين ستضع حداً لتباطؤ الاقتصاد وستحافظ على استقرار عملتها واستقرار الوظائف رغم ما تشهده الصناعات المتضخمة من عمليات إعادة هيكلة.

وقال تشاو تشين شن المتحدث باسم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح—أعلى هيئة معنية بالتخطيط الاقتصادي في البلاد—للصحفيين في بكين يوم الأربعاء "العوامل الأساسية الاقتصادية بالصين لم تتغير... سيواصل الاقتصاد النمو بمعدل بين المتوسط والمرتفع".

وأضاف "وضع الصين باعتبارها صاحبة أكبر احتياطات من النقد الأجنبي في العالم لم يتغير، والفائض التجاري الكبير لم يتغير، والتقدم المطرد في إضفاء الطابع الدولي على اليوان لم يتغير".

كريستين لاجارد مديرة عامة للنقد الدولي لفترة ثانية

(رويترز): قال صندوق النقد الدولي، يوم الجمعة، إن مجلس إدارته انتخب كريستين لاجارد، مديرة عامة للصندوق لفترة ثانية مدتها ٥ سنوات تبدأ في الخامس من يوليو. وأضاف الصندوق، في بيان له، أن لاجارد، التي كانت المرشح الوحيد للمنصب، جرى انتخابها "بالإجماع".

"ستاندرد آند بورز" تخفض التصنيف الائتماني للسعودية مع نظرة مستقرة

(موقع أرقام): قالت وكالة "ستاندرد آند بورز" إنها خفضت التصنيف الائتماني للديون السيادية السعودية من "A+" إلى "A-" مع نظرة "مستقرة" ليعكس هذا القرار تداعيات التراجع في أسعار النفط وارتفاع عجز الميزانية المتوقع جراء ذلك.

وأفادت الوكالة أن تخفيض التصنيف الائتماني جاء بناء على تخفيضها للتوقعات المستقبلية لأسعار النفط بـ ٢٠ دولاراً للبرميل مقارنة بالتوقعات السابقة. وتبلغ التوقعات الحالية ٤٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٦ ترتفع تدريجياً إلى ٥٠ دولاراً لعام ٢٠١٨ وما بعده.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركزي الأوروبي يتوقع زيادة المخاطر ويخشى أثر هبوط سعر النفط

(رويترز): قال البنك المركزي الأوروبي الخميس إن التعافي الاقتصادي المتواضع لمنطقة اليورو يمضي قدما، ولكن المخاطر آخذة في الارتفاع كما أن هناك إشارات على أن انخفاض أسعار الطاقة يمكن أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات الأخرى.

وقال محضر اجتماع محافظي البنك في يناير إن مخاطر اقتصادية جديدة ولاسيما من الأسواق الناشئة مازالت تلقي بظلالها على توقعات منطقة العملة الموحدة، فيما يشير تباطؤ نمو الأجور إلى أن موجة ثانية من تداعيات انخفاض أسعار النفط الخام قد بدأت تتحقق بالفعل.

وعلى الرغم من أن البنك أبقى معدلات الفائدة في يناير دون تغيير إلا أنه وعد بمراجعة سياساته واحتمال تعديلها في العاشر من مارس، وهو تصريح فهمته الأسواق على أن تيسير السياسة النقدية سيكون أمرا مرجحا بشدة.

بيانات قوية للإنتاج الصناعي الأمريكي في يناير

(رويترز) - ارتفع الإنتاج الصناعي الأمريكي في يناير كانون الثاني بأكثر قدر في ١٤ شهرا في ظل زيادة ناتج الصناعات التحويلية والمرافق، وذلك في أحدث مؤشر على أن الاقتصاد يسترد بعضا من قوته أوائل العام.

وفي حين أظهرت بيانات أخرى صدرت يوم الأربعاء ترجعا مفاجئا لعدد المنازل الأمريكية التي بدأ إنشاؤها الشهر الماضي، من المرجح أن يكون ذلك بسبب الطقس السيء ولاسيما في مناطق الشمال الشرقي والغرب الأوسط. ومن المرجح في ضوء أرقام تراخيص البناء التي تسبق نشاط التشييد أن يتسارع بناء المنازل في الأشهر المقبلة.

بيانات يناير الصينية تظهر استمرار الضغوط الانكماشية

(رويترز): تسارع تضخم أسعار المستهلكين في الصين في يناير/كانون الثاني بفعل الزيادة في أسعار السلع الغذائية، بينما واصلت أسعار المنتجين الهبوط للشهر السابع والأربعين على التوالي مع تراجع أسعار السلع الأولية وضعف الطلب مما يزيد الضغوط الانكماشية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وأظهرت بيانات من المكتب الوطني للإحصاءات يوم الخميس ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١,٨% على أساس سنوي الشهر الماضي متجاوزا بشكل طفيف متوسط توقعات السوق، وبعد زيادة بلغت ١,٦% في ديسمبر/كانون الأول.

مستثمرون يبيعون سندات أمريكية بنحو ٤٨ مليار دولار في شهر

(بوابة الوفد): سجلت مبيعات سندات الخزنة الأمريكية في شهر ديسمبر الماضي مستويات قياسية مع تفاقم الصعوبات في الاقتصاد العالمي، ما أفقد المستثمرين ثقتهم في أقوى اقتصادات العالم.

ويأتي ذلك في ظل صعوبات اقتصادية تواجهها معظم بلدان العالم كانخفاض سعر صرف العملات الوطنية، وتباطؤ نمو الاقتصاد، وتراجع العائدات. كما أن المستثمرون يتفاعلون بسرعة مع التغييرات في السياسة النقدية الأمريكية وانخفاض معدلات الفائدة للسندات الأمريكية.

مصر تشتري أول شحنة من قمح الربيع الأمريكي منذ ٢٠١٠

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(رويترز): أظهرت بيانات لوزارة الزراعة الأمريكية يوم الجمعة أن مصر اشترت ٣٠ ألف طن من قمح الربيع الأحمر الصلد الأمريكي هذا الأسبوع، وهي أول مشتريات من هذا النوع منذ ٢٠١٠. تأتي الصفقة في الوقت الذي عكر فيه برنامج شراء القمح في مصر—أكبر مستورد للقمح في العالم—صفو أسواق العقود الآجلة. وتحوم العقود الآجلة في مجلس شيكاغو للتجارة قرب أدنى مستوياتها في خمس سنوات ونصف بلغتها الأسبوع الماضي في ظل إمدادات عالمية قياسية.

وكانت الهيئة العامة للسلع التموينية أعلنت يوم الجمعة شراء ٢٤٠ ألف طن من القمح الفرنسي والروسي.

ميريل لينش: دخول الأسواق العالمية في مرحلة انكماش الأسعار أمر مستبعد

(موقع مباشر): قالت وحدة الأبحاث التابعة لبنك أوف أمريكا ميريل لينش، الخميس، إن احتمالية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة انكماش الأسعار أمر مستبعد بالوقت الحالي على الرغم من تراجع أسعار السلع عالمياً.

وأضافت في مذكرة بحثية إنه على الرغم من انهيار أسعار السلع عالمياً وانكماش مؤشر أسعار المنتجين الصيني إلا أن التضخم الأساسي العالمي لا يزال مستقرًا.

وتابعت المذكرة، "حتى الآن تبدو مخاطر دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة انكماش الأسعار أمراً مستبعداً مع خطوات تتخذها البنوك المركزية لرفع معدلات التضخم باستخدام الأدوات النقدية المتاحة لديها".

التضخم الأساسي الأمريكي يسجل أعلى مستوى في ٤ سنوات ونصف في يناير

(رويترز): ارتفعت أسعار المستهلكين الأساسية في الولايات المتحدة بأعلى وتيرة في نحو أربع سنوات ونصف السنة في يناير/كانون الثاني مع زيادة الإيجارات وتكاليف الرعاية الطبية، في علامة على تزايد الضغوط التضخمية بما قد يفسح المجال أمام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لرفع أسعار الفائدة تدريجياً هذا العام.

وقالت وزارة العمل الأمريكية يوم الجمعة إن مؤشرها الخاص بأسعار المستهلكين الذي يستبعد الأغذية والطاقة ارتفع ٠,٣% الشهر الماضي. وهذه هي أعلى زيادة منذ أغسطس آب ٢٠١١ وأعقب ارتفاعاً نسبته ٠,٢% في ديسمبر/كانون الأول.

ويستهدف مجلس الاحتياطي الوصول بمعدل التضخم إلى اثنين بالمئة.

من الصحافة العالمية:

ماذا يحدث عند هبوط النفط دون حاجز ٣٠ دولاراً للبرميل؟

<http://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/408667>

يعتقد الكثيرون أن انخفاض أسعار النفط يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي، لكن "Our Finite World" يرى أن هبوط النفط دون حاجز ٣٠ دولاراً سيكون له تداعيات اقتصادية عديدة.

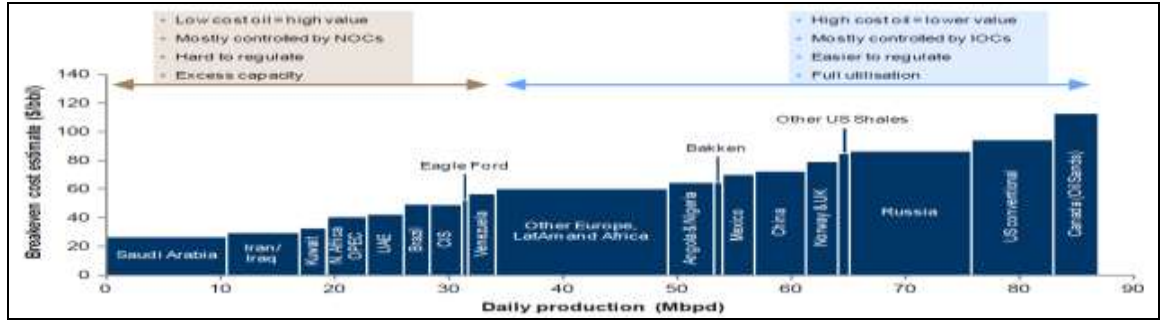
تكاليف:

– معظم الدول لا يمكنها تحمل تكاليف استخراج النفط من باطن الأرض عند سعر ٣٠ دولاراً للبرميل، ودول قليلة فقط هي القادرة على ذلك وفي مقدمتها السعودية وإيران والعراق، وبالطبع لا يمكن أن توفر هذه الدول وحدها كافة احتياجات العالم النفطية، ويبين الشكل التالي تكاليف استخراج النفط لأكثر المنتجين في أكتوبر/

تشرين الأول ٢٠١٤.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



- التكاليف لا تقتصر على مرحلة الاستخراج فقط، فهناك التزامات أخرى مثل الضرائب والتي قفزت بتكاليف الإنتاج لأكثر من ١٠٠ دولار للبرميل لبعض دول "أوبك"، أما الشركات المستقلة فليديها أعباء إضافية مثل عائدات الأسهم وفوائد القروض، وهي تحتاج لأسعار أعلى للخام لتمتد من تغطية التزاماتها. التزامات:

- مشروعات التنقيب تستغرق أعواماً لتنفيذها ولا تستطيع الشركات وقف المشروع لتصادف هبوط الأسعار أثناء تنفيذه، فهي ملتزمة بدفع أعباء الديون سواء اكتمل المشروع أم لم يكتمل، كما أن التكاليف اللاحقة على مرحلة الحفر الأولى أقل نسبياً بينما يوفر البئر الجديد امدادات وعائدات لعدة سنوات.

- كبار المصدرين لن يتوقفوا عن حفر آبار جديدة لحاجة حكوماتهم الماسة للعائدات الضريبية النفطية لتمويل برامجها، وهم يتمتعون بميزة انخفاض تكاليف الإنتاج، لذلك توفر لهم زيادة الإنتاج عائدات جيدة رغم انخفاض أسعار الخام.

- في معظم الأحيان تشتري شركات النفط "عقود المشتقات" (أدوات مالية تتعلق بأصول أخرى كالنفط، وتعطي الحق لأطرافها في هذه الأصول في تاريخ معين وتعتمد على السعر المتعاقد عليه عند نشأة العقد)، وهي بذلك تحمي ذاتها ضد انخفاض الأسعار، ولا تشعر الشركة بالقلق طوال فترة سريان العقد.

- يُعتبر الموظفون أهم الأصول لدى أي شركة، وإذا فقدتهم فلن يكون من السهل استبدالهم، لذلك تجاهد شركات النفط للاحتفاظ بموظفيها قدر الإمكان، وهي تحتاج لعائدات لتمويل الرواتب.

- معظم مصدري النفط لديهم صناديق ثروة سيادية يمكنهم اللجوء إليها للإنفاق على الخدمات الحكومية لعدة أعوام دون إشعار المواطن بمشكلة حتى في ظل التراجع الحاد في أسعار الخام.

فقاعة الديون:

- هناك قلق متزايد من عجز شركات النفط عن تسديد ديونها مما يخلق فقاعة ديون خطيرة، فخلال مرحلة الركود الكبير في الولايات المتحدة سمح المشرعون بمد أجل الديون العقارية التجارية على الرغم من الانخفاض الحاد في قيمة العقارات، وهذا ساعد فقط على إخفاء المشكلة لفترة من الزمن حتى تفاقمت ولم يعد بالإمكان إخفاؤها، ويميل المشرعون حالياً لانتهاج نفس السياسة مع شركات النفط.

فائدة مؤقتة:

- تراجع النفط له آثار إيجابية على المدى القصير، فهو يشجع على زيادة النشاط الصناعي وما ينطوي عليه من خلق فرص عمل جديدة، لكن امتداد الانخفاض لفترات طويلة يهدد بضعف الإنتاج على المدى البعيد، فيجب أن ترتفع الأسعار بصورة تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج.

- المواد الخام ومن بينها النفط تتسم بدرجة تذبذبها العالية نتيجة كثافة استخدامها ومخزونات غير المتجددة، لذلك يجب أن تحرص الأطراف المعنية على الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب باستمرار، وهو التوازن المفقود حالياً بسبب تخمة المعروض.

- سجلت أسعار النفط تراجعاً كبيراً في عام ٢٠٠٨ إلا أنها عاودت ارتفاعها مدعومة ببعض الإجراءات التحفيزية مثل انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وزيادة القروض بصورة هائلة في الصين، والتي شجعت على زيادة الإقبال على المنازل والسيارات وبدء مشروعات جديدة وهو ما انعكس إيجابياً على أسعار الخامات.

- توقف برنامج التيسير الكمي بالولايات المتحدة وزيادة القيود على القروض بالصين أسهما في تراجع النفط، لكن من الصعب تطبيق إجراءات مشابهة في الأزمة الحالية، فمعدلات الفائدة الأمريكية ما زالت منخفضة للغاية، كما أن الحكومات مثقلة بالفعل بكميات ضخمة من الديون التي شارفت على الخروج من الحدود الآمنة. مخاطر تراجع الأسعار:

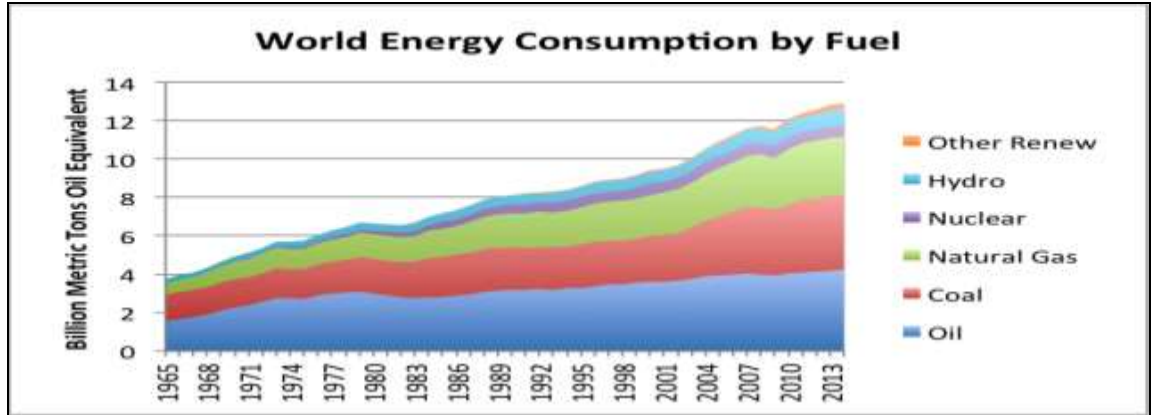
- طول فترة انكماش الأسعار يهدد بنقص المعروض النفطي وعدم تلبية احتياجات الطاقة العالمية، فسيكون هناك عزوف من البنوك عن إقراض شركات النفط في معظم الدول، مما سيؤدي لإفلاس بعض الشركات وتوقفها عن الإنتاج، حتى الشركات غير المتعثرة ستعاني من هذا الوضع لاضطراب مصادر التمويل اللازمة لتغطية بنود رئيسية مثل الأجور وتكاليف الشحن الدولي.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

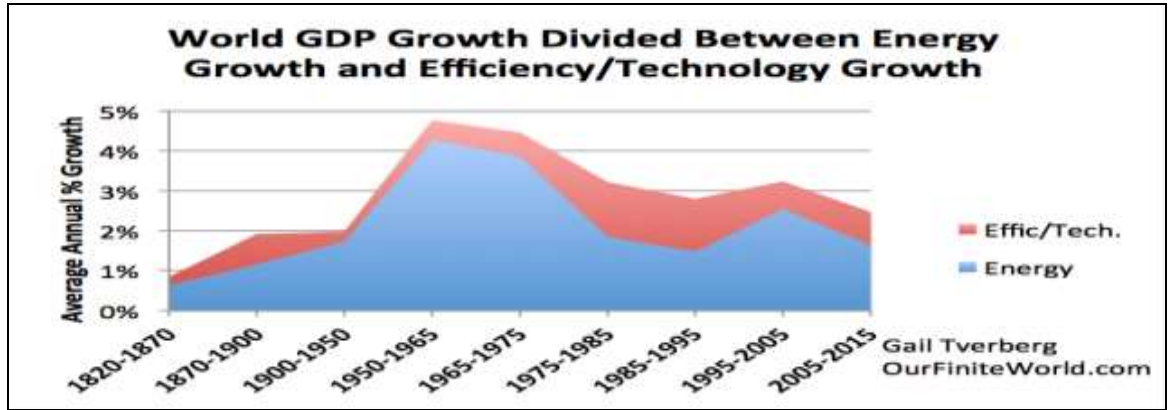
- وهذه المشكلة لا تقتصر على النفط، فأسعار الفحم والغاز الطبيعي تعاني الانخفاض مما يهدد بتراجع انتاجهما أيضاً، كما أن نقص امدادات الوقود الأحفوري يهدد بعواقب اقتصادية وخيمة.

- لا صحة للدعاية الإعلامية الرانجة هذه الأيام من أن الاقتصادات تستطيع التقدم دون الحاجة لمصادر الطاقة التقليدية، والتي تعطي انطباعاً بأن المصادر المتجددة أصبحت جاهزة ومتوفرة لسد الاحتياجات العالمية، ففي هذه المرحلة لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن الوقود الأحفوري، ويوضح الشكل الحالي حصة مصادر الطاقة المختلفة من الاستهلاك العالمي.



- فالطعام تتم زراعته ونقله باستخدام المنتجات البترولية، والطرق يتم إنشاؤها وصيانتها باستخدام النفط وغيره من مصادر الطاقة، ومعظم التقنيات المتطورة تتم صنعها باستخدام المنتجات النفطية، وحصة الطاقة المتجددة مازالت ضئيلة للغاية من النشاط الاقتصادي العالمي.

- النفط مازال يعتبر أكبر وأهم مصدر للطاقة للاقتصاد العالمي، وهناك تناسب طردي بين معدلات استهلاك الطاقة وحجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ القرن الـ ١٩ وحتى الآن، ويبين الشكل التالي العلاقة بين نمو الناتج الإجمالي العالمي من جهة ونمو الطاقة والتكنولوجيا من جهة أخرى منذ عام ١٨٢٠ وحتى ٢٠١٥.



تحقيق المعادلة الصعبة:

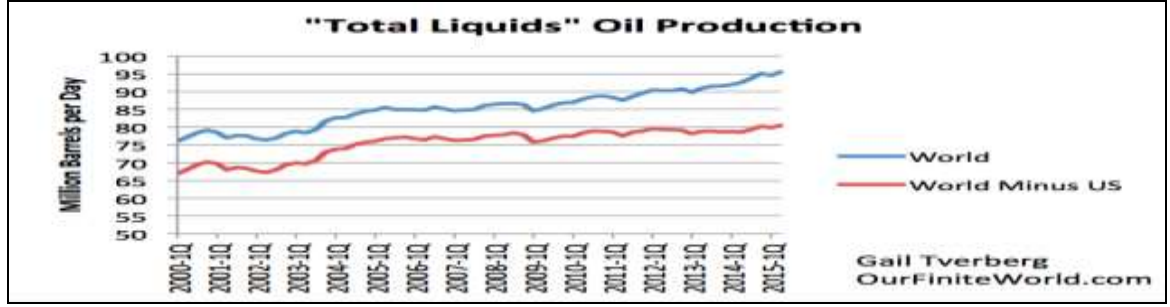
- يمكن تحفيز الطلب على الخامات من خلال عديد من الإجراءات منها زيادة أجور العمال البسطاء وإشراك أكبر عدد من الأشخاص في سوق العمل وزيادة الإقراض، لكن أياً منها لا يسير بالوتيرة المطلوبة، هذا بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني وعودة الإنتاج الإيراني الذي يعقد الموقف.

- الارتفاع السريع في الإنتاج النفطي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٨ ساهم بصورة رئيسية في إخلال التوازن بين العرض والطلب، فقد قفز بنحو ٦ ملايين برميل يومياً بين ٢٠٠٨

٢٠١٥، ويقدم الشكل التالي مقارنة لمستوى الإنتاج العالمي بإضافة الإنتاج الأمريكي وبدونه.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



في عام ٢٠١٤ زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي بضعف معدل نمو الطلب مما أدى لانخفاض الأسعار، ويقدر الخبراء زيادة الإنتاج الأمريكي في ٢٠١٥ بـ ٧٠٠ ألف برميل يوميا أي ما يتجاوز زيادة الإنتاج السعودي أو العراقي.

– الولايات المتحدة كان لها دور رئيسي في ضرب التوازن بين العرض والطلب، لذلك لا يمكن إلقاء اللوم على السعودية حالياً في عدم الاستجابة للمطالبين بخفض إنتاجها.

تحليل خاص

السياسة النقدية العالمية: اليابان تتحول الي الفائدة السالبة

أشار تقرير لمركز أبحاث بنك الكويت الوطني "NBK"، أن قنبلة جديدة سقطت على المستثمرين، باعتماد بنك اليابان استراتيجية معدل فائدة سلبي في وجه تراجع الاقتصاد والتباطؤ العالمي، وسيتم إضافة عقوبات على البنوك التي تحتفظ باحتياطات إلى برنامج شراء الأصول المعمول به حالياً. ووضع محافظ بنك اليابان، هاروهيكو كورودا، سعر فائدة سلبي نسبته ٠,١% على بعض الممتلكات النقدية الفائضة.

والخلاصة، اعتمد بنك اليابان نفس الاستراتيجية التي اعتمدها البنك المركزي الأوروبي في محاولة لمعالجة التضخم، وكانت ردة فعل الين أن تدهور فوراً بعد هذا الإعلان، وبدأ تنفيذ سياسة أسعار الفائدة السلبية يوم ١٦ فبراير، وسيتم العمل بها مثل البرامج المتبعة في أوروبا.

وجاء قرار البنك للتغلب على واقع ركود الأسعار في البلاد بفعل هبوط تكاليف الطاقة، وضعف الاقتصاد العالمي بفعل تباطؤ النمو في الصين، وهبوط التجارة الدولية، بحسب صحيفة "نيويورك تايمز".

وتعرف الفائدة السالبة بانها فرض الجهاز المصرفي الرسمي للدولة (البنك المركزي) لفائدة يدفعها البنك التجاري للبنك المركزي على الأموال المودعة لديه، أو فرض البنوك التجارية لفائدة على إيداعات الأفراد لديها، وتسمى بالفائدة السلبية، في مقابل المفهوم المعروف من الفائدة الإيجابية (في الأحوال الطبيعية) التي يلتزم فيها البنك بدفع فوائد دورية على الإيداعات في خزائنه.

وقال محمد العريان كبير المستشارين الاقتصاديين لدى مجموعة أليانز في مقابلة مع رويترز إن الخطوة الصادمة التي أقدم عليها بنك اليابان المركزي بتخفيض واحد من أسعار الفائدة الرئيسية إلى المنطقة السلبية تسلط الضوء على آمال البلاد في إضعاف الين لرفع معدل التضخم موضعاً ان "الدول تسعى الى تحقيق أهدافها الداخلية بصرف النظر تقريبا عن التداعيات الدولية".

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأضاف "إنك ترى هذا بشكل أكثر وضوحا في الجانب المتعلق بالعملة حيث إنه باستثناء الولايات المتحدة تأمل الغالبية العظمى في إضعاف عملاتها وأنا أضع الخطوة التي أقدم عليها بنك اليابان المركزي ضمن هذه الفئة، إن الدول تحارب من أجل قدر يسير من النمو العالمي على النقيض من أن تنتهج سياسات تخلق نموا تدريجيا يستطيع النظام أن يحققه. وهذه هي المأساة الكبرى. فالنظام قادر على تحقيق نمو أسرع كثيرا لكن يجري كبه".

ويتم اللجوء للفائدة السالبة لتشجيع البنوك على الإقراض بالأساس، وضخ مزيد من السيولة غير العاملة في شكل مشروعات جديدة وزيادة الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد ومكافحة انكماش الأسعار، الذي يدفع المستهلكين والشركات إلى تأجيل مشترياتهم واستثماراتهم بانتظار احتمالية تدني الأسعار بشكل أكبر في المستقبل، والذي ينتج عنه

دوامه سلبية من التباطؤ في النشاط الاقتصادي وتراجع الأجور وانخفاض جديد للأسعار؛ وهو ما يُشكل تأثيرا سلبيا على مستوى الاقتصاد ككل.

كما يتم اللجوء إليها عادة في حالات ضعف الاقتصاد أو تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى، وتراجع الاستثمارات الجديدة، وتوفير سيولة كبيرة غير مستغلة. وعلى الجانب الآخر فإن هذه السياسة تزيد من نسبة الاستثمارات مرتفعة المخاطرة.

التعليق:

يشهد العالم عدم اتساق السياسات النقدية العالمية حيث حدث تحول في تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات وتمكنت الولايات المتحدة من اقتناص حجم جيد من رؤوس الاموال. الا أن الوقت لم يفت بعد لتجاوز مؤشرات الانهيار ولدى الدول المنتجة للنفط الكثير من الادوات النوعية والكمية، والتي تنطوي على فاعلية كبيرة على أداء اسواق النفط العالمية بالشكل الذي يمكن معه إنقاذ أسواق المال واسواق الاستثمار دون أن يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة وعلى معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد العالمي، حيث إن معدلات النمو للاقتصاد العالمي ستكون قابلة للتحقق عند أسعار نفط عادلة تتجاوز كلف الإنتاج والحدود الدنيا لتسعير الموازنات، وهذا يعني أن قرار وقف الانهيار والخسائر للاقتصاد العالمي يقع لدى الدول النفطية التي أصبح لزاما عليها إعادة النظر بمستويات الانتاج الحالي وجدواه.

كما أنه من المهم التركيز على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تجلئ مظاهره في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي تواجه التزايد المستمر في عدد السكان، وفي إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في استقرار المستوى العام للأسعار.

ولكن الواقع يعكس حقيقة مغايرة وهي أن المنطقة تنبض بفرص النمو الواعدة، كما أن القول بأن هناك نقص في الموارد الاستثمارية ما هو إلا خطأ شائع إذ أن ما ينقصنا هو روح الإقدام واحتمال المخاطر والقدرة على توظيف الأدوات والخبرات التي يستعين بها القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الجديدة التي تلبى الاحتياجات الحقيقية للمنطقة، فلم تعد الحكومات بمفردها قادرة على مواكبة متطلبات النمو الاقتصادي أو تلبية احتياجاتها التمويلية، بل إن استمرار الوضع على ذلك النحو قد يندر بأزمة ائتمان لذلك فالأمر يستلزم تطويرا للمنتجات التمويلية و تحديثا شاملا لمنظومة أسواق المال، وهناك حاجة لدراسة وتقييم مستجدات المشهد الاستثماري مع إتاحة المجال لاستثمارات البنية الأساسية الضخمة وكذلك المشروعات الاستثمارية الأصغر حجما.

و تشير الأزمات الأخيرة في أسواق المعادن والنفط المخاوف بشأن حجم التدفق الاستثماري المتوقع من الدول النفطية لمصر خاصة وأن الأوضاع الحالية تنذر بارتفاع عجز الموازنة بدول الخليج و يضغط في اتجاه اتخاذ تلك الدول لاجراءات انكماشية وحمائية قد تؤثر علي حجم تحويلات العاملين المصريين بالإضافة الي زيادة مساحة الضغوط علي فرص نمو إيرادات قناة السويس نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية .

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

و نري أن القرارات الخاصة بتغيير سياسات أسعار الصرف عالميا والتحويلات الملحوظة في السياسات النقدية تمثل مزيدا من الضغوط علي أسعار العملات بالأسواق الناشئة مما يستلزم تدعيم المرونة في السياسات النقدية المصرية مع وضع هدف استهداف التضخم كعامل أساسي في تحديد معالم التحويلات في السياسات النقدية بالصورة التي تساهم في زيادة فرص الخروج من دائرة تأثير السياسات النقدية عالميا.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز ، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.